

الأسرة العربية وإشكاليّتي التّخلف والعنف

نظرة سوسيولوجية

الدكتور فواز عويد العنزي

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

جامعة الكويت

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أوضاع الأسرة العربية وتركيبية المجتمع العربي، ومحاولة فهم طبيعة هذا المجتمع ودورها في عملية التغلف والعنف، ونستطيع من خلال هذه الدراسة محاولة فهم أسباب هذا التغلف في الأسرة العربية وتناول القضايا وراء هذه الأزمة الاجتماعية والفكرية التي يعاني منها المجتمع العربي والأسرة العربية.

ولا يمكن تحقيق هذا الحلم الغربي لمجتمعاتنا العربية إلا من خلال زرع الوعي الذاتي بين جميع الفئات والأحزاب على صعيد المجتمع ككل ويكون ذلك بالتواضع والتقبل الفكري ونهاية عهد الهيمنة والسلطة الأبوية وبداية إشراقه جديدة مبنية على حرية الرأي في الحوارات بين جميع فئات وطبقات المجتمع ومؤسساته. ولا يمكننا تحقيق ذلك إلا إذا أمنت فيها الحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وفي غياب تلك الحريات والحقوق لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق ميزان العدالة الاجتماعية وبناء المجتمع وتحقيق أهدافه الإنسانية.

ومن هنا بداية خلق وظهور حركة نقد حضاري، بدأت تظهر في المجتمعات العربية المتمثلة في حرية القول والكتابة ومشاركة الرأي وتبادل الحوار على الصعيد الرأي العام، لذلك يمكننا القول أن النقد الحضاري يشكل الشرط الأساسي لعملية التغيير الاجتماعي وهو القفزة الأولى لأي حركة اجتماعية جديدة تسهم في رفض كل أنواع الأبوية واستئصال الفلسفة في مفهومها التجريدي وبداية عصر يعلن عن نهاية الرجعية والتغلف في مجتمعاتنا العربية وسير نحو مستقبل أفضل.

تحديد المشكلة:

التطرف والعنف أصبح مشكلة تؤرق العالم اجمع ومجتمعاته الغربية والعربية على السواء. ولدراسة هذه المشكلة لابد من تعريف هذين المصطلحين والتمييز بينهما. هناك لبس كبير بين العنف والتطرف، فالعنف بكل بساطة هو استخدام القوة لإلحاق الأذى بالآخرين. أما التطرف فهو أسلوب في التفكير يجب أن يحاصر و يحارب. والتطرف هو منتهى الشيء أو ما بعد الوسط. وللأسف فإن التطرف موجود في اغلب المجتمعات ولا تكاد تخلو منة لأمم. ونحن هنا لا نتوقع القضاء على العنف والتطرف

وللعنف أشكال كثيرة، فالعنف برأي الدكتور مصطفى حجازي هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمه. كما يشير الدكتور حسنين توفيق إبراهيم في كتابه ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية إن العنف هو ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة.

اعتاد بعض الباحثين العرب على استخدام مصطلح العنف السياسي كمترادف للعنف الاجتماعي مع وجود الاختلاف الكبير بينهما كما يلفت انتباهنا الدكتور شعبان الأسود. إن العنف السياسي -الذي سوف أتطرق إليه في الجزء الأخير من هذه الورقة- هو احد مظاهر العنف الاجتماعي الذي يحوي كل مظاهر القوة و القهر الذي يشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية. لذلك فان العنف السياسي الذي تشهده المنطقة العربية بشكل لم يسبق له مثيل هو بالأصالة عنف اجتماعي تأسس و تأصل بطبيعة الشخصية العربية و هو عنف له أهداف و دوافع سياسية. إننا في مجتمعاتنا العربية لا نعتبر العنف أمرا خارج المألوف. أن العنف صفة يمكن اعتبارها من صفات المجتمعات العربية و النامية عموما، كيف لا و نحن نمارس العنف مع من نحب سواء كانوا أبنائنا أم زوجاتنا أم بيئتنا و مجتمعنا المحلي. إن هذا لمر يثير التساؤل التالي، كيف أصبح العنف أمرا مألوفا في المجتمعات العربية؟

العوامل النفسية والتربوية:

إن التقدم الذي حققه الغرب لم يكن ليتم لولا التغيرات البنائية التي واكبت التغيرات والتطورات العلمية والفكرية. كما أن الخلل في المجتمعات العربية كما يشير حلليم بركات هو خلل في البني الاجتماعية وتنظيماتها، و هذا الخلل متأصل في طرق و أساليب التنشئة في المجتمعات العربية التي تجعل من الفرد شخصا متواكلا، عاجزا لا يريد و لا يستطيع تحمل المسؤولية. إن الطفل العربي الذي تربي على عدم تحمل المسؤولية ولا حب العمل والنقد الهادف لا يستطيع أن يكون عضوا فاعلا في المجتمع، على العكس من الطفل الغربي الذي يتم تهيئته لتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات وتحمل نتائجها والاعتماد على النفس لا على الأسرة وعلاقاتها الاجتماعية، شتان بين هذين

المبادئ والقيم التي يربي عليها الصغير في المجتمعات الغربية، ولكن أشادتنا هنا هي بالأساليب التربوية الاجتماعية الغربية).

في المجتمعات العربية تكون الوظيفة الأساسية للمجتمع هي إخضاع الفرد وإجباره على تقبل الوضع القائم إذ يقوم الأب بعملية فرض السيطرة وتقوم الأم بعملية غرس مشاعر الولاء وتأسيس عملية الخضوع و يتعلم الفرد الكثير في داخل محيط أسرته من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وما يصاحبها من تفاعلات وملاحظات، وعملية الإخضاع هذه تكون جسدية (عمليات حرمان وكبت) ونفسية وفكرية. وأنا هنا لست بصدد الدعوة لتبني أفكار فرويد المتعلقة بالرغبة الجنسية ولكن لابد من الإشارة إلى أهمية الجانب الجسدي النفسي في مراحل نمو الشخصية. إن عملية إخضاع الأفراد باستخدام العنف والضرب تولد شخصيات راضخة للقوة وقابلة للقمع والعنف ومكتسبة لسمات سلبية قد تتصف بالمرارعة وعدم المواجهة العقلانية وغير قادرة على الحوار والنقد و الاختلاف ناهيك الرأي الآخر.

وأسوق هنا مثالين وضعهما الباحث العربي هشام شرابي للمقارنة بين الأم العربية والأم الأمريكية وأسلوباهما في تربية أطفالهما، فلسان الأم العربية يقول لطفلها إنني أريدك أن تكون عاجزا عن مجابهة مشكلاتك وحدك، وعليك الاعتماد على والديك وعلى أقربائك وأن تبقى صغيرا وأن البيت هو ملجأك وملاذك، أما الأم الأمريكية فمن خلال تصرفاتها وتوجيهاتها تقول لأبنها عليك الاعتماد على نفسك وأنه لا أحد يستطيع أن يحل لك مشاكلك وأن تكون قويا مقاتلا. وقد خلص هشام شرابي إلى ثلاث صفات أساسية مميزة للفرد وشخصيته في المجتمع العربي في أنها اتكالية، عاجزة، متهربة.

إن واقع المجتمعات العربية يخلو من النقد و الحوار وحرية التعبير وتحمل المسؤولية واستغلال الوقت وغيرها من السلبيات لا يمكن أن تنتج أفرادا بغير هذه الصفات، مع أن القيم الإسلامية تدعو إلى كل هذه الخصائص. ففي الأسرة العربية عادة ما يكون دور الأب هامشيا في عملية التربية و مسؤوليته تجاه الأبناء تكون غالبا مسؤولية مادية، واهتمامه بالأبناء يظهر غالبا عندما يكبر هؤلاء الأبناء. لذلك فإن الأبناء يكونون حصيلة تربية الأم، و بالتالي فإن موضوع الاستقلال الذاتي للأبناء يكون محدودا جدا، ففي عملية التربية هذه يعتمد الطفل العربي على والديه وعائلته اعتمادا كليا، فعندما يحاول

له الفرصة للقيام بأي شيء جديد خوفاً عليه. لذلك فمن الطبيعي أن يكون نتاج هذا الاهتمام المفرط أفراد متواكلين عاجزين عن القيام بالمسؤوليات وخائفين من تجربة الجديد.

هذا النوع من التربية والتصرفات يجعل الطفل يؤمن بأنه عاجز عن القيام بأي عمل باستقلالية بل أنه يقود هؤلاء الأفراد إلى الاعتقاد بأنه ليس باستطاعتهم الحصول على أي شيء أو اكتساب أي شيء ما لم يعطى لهم، حتى المكانة والتقدير. إن هذا الشكل من التربية لا يشجع الطفل على التساؤل أو حتى الاستقلال بالرأي، لذلك نجد أن الأبناء دائماً في حاجة لآراء الآخرين ولا يستطيعون اتخاذ قراراتهم بأنفسهم ومما يترتب على ذلك إعطاء أولوية في الاحترام للآخرين (مثل الأب، الأخ الأكبر، المعلم، شيخ القبيلة، رجل الدين) على النفس، واعتبار هؤلاء الآخرين أشخاصاً أجدراً بالثقة والاحترام والتقدير، مما يتيح للآخرين الفرصة للسيطرة عليه وعلى آرائه. ولا شك أن الشباب العربي يعاني من هذا النوع من التربية خصوصاً في فترات المراهقة، إذ هي مرحلة حرجة وحساسة للفرد حيث يبدأ الفرد في هذه السن إظهار مشاعر التحرر من قيد الوالدين والتصرف باستقلالية.

إن الفرد عموماً في المجتمع العربي يكون غير قادر على إظهار الاختلاف في وجهات النظر و الرأي لذلك لا يستطيع الحوار و المناقشة و لا قبول النقد. و هذه السلبيات ليست لأسباب بيولوجية خاصة بأبناء المجتمعات العربية ولكنها إفرازات اجتماعية و ثقافية سببها الأساليب التربوية العربية. فانه يصعب على أبناء هذه المجتمعات أن يتعايشوا مع أشخاص أو جماعات يختلفون معهم في الرأي أو المذهب مع العلم أن تعاليم التسامح وحب الخير هي قيم و مبادئ أصيلة في تعاليم الدين الإسلامي الذي يدين به معظم أبناء المجتمعات العربية، ولكن هذا القصور ليس قصوراً في القيم و المفاهيم ولكن في كيفية تطبيقها و تأصيلها في التربية و التنشئة الأسرية و الاجتماعية في المجتمعات العربية. إن الفرد العربي يخشى الاختلاف فهو لم يعتد على الاختلاف ولا المخالفة لذلك فانه يشعر بالخطر مما هو غريب و مختلف عنه. ولذلك فانه من السهل عليه أن يحجم و يرفض ما هو مختلف عنه. وهذا الرفض يكون إما رفضاً سلبياً كما هو الحال غالباً وإما يكون رفضاً عنيفاً عندما يشعر بالتهديد -خصوصاً إذا كان التهديد

لجوانب دينية من هذا الاختلاف الذي غالبا ما يكون مصحوبا بظروف وأوضاع اجتماعية واقتصادية و سياسية سيئة.

الأسرة العربية والأسرة الممتدة:

الأسرة الممتدة ذات النظام الأبوي هي الشكل السائد للأسرة في المجتمع العربي، والأسرة هي الميدان الأول للتفاعلات الاجتماعية للأفراد وهناك أنماط رئيسية للأفراد في الأسرة العربية، فالأب العربي يمتاز بالابتعاد والتعالي على أبنائه كما يصفه هشام شرابي، لذلك ينمو الطفل وهو يشعر الإحباط والكبت والتعاسة والظلم، فالابن العربي يشعر بأن وجوده في داخل أسرته هو وجود لهذه الأسرة وأن الحب الذي يشعر به ليس حبا له وإنما وجوده وحيه هو حب وجود واستمرار العائلة، لذلك يشعر الطفل العربي أن وجوده هو أرضاء لكبرياء الأب وامتداد له وليس حبا لشخصه. والطفل العربي الذي ينشأ في أسرته يتعلم الاعتماد على أسرته وأقربائه للاستمرار في هذه الحياة، لذلك يكون الولاء الأول وربما الأوحى للعائلة وليس للمجتمع. وبسبب هذا الاعتماد الكلي على العائلة يشعر الطفل بأن المسؤولية الأساسية هي تجاه هذه العائلة وليس المجتمع التي هي الإطار الأعم والأشمل للأسرة العربية. تجدر الإشارة هنا إلى أن المجتمعات العربية تتكون من العديد من الطوائف العرقية والدينية و القبلية التي قد تختلف وربما تتناقض في كثير من الأمور، وهذا التركيب الفسيفسائي للمجتمع العربي يعزز الاعتماد و الولاء للجماعة و الطائفة أكثر من المجتمع و الدولة.

النظام الأبوي والعنف (سياسة تعليم والعنف) داخل المؤسسات الاجتماعية:

العائلة في النظام الأبوي تتخذ شكلا هرميا يحتل الأب فيه مركزا رئيسيا ويكون الطفل في قاع هذا النظام، ويشيع الأسلوب السلطوي في العائلة العربية حيث يعتمد أسلوب القهر والعنف في العملية التربوية لاسيما من قبل الأب. في مثل هذه الأسرة يتم تعليم الأبناء الخضوع للسلطة وتقبل العنف وقبول المكنات والمراتب داخل الأسرة وبالتالي تعليمهم التعالي على من هم دونهم. (لا بد من الإشارة إلى دور المجتمع في تدعيم مثل هذه الخصائص) ويستمر مثل هذا الأسلوب التربوي عبر الزمان والمكان حيث ينقل الأفراد تجاربهم إلى أبنائهم من جيل إلى جيل كما أن هذه الخصائص التربوية تنتقل وتدعم لاحقا من خلال المؤسسات الاجتماعية خارج نطاق الأسرة سواء في المدرسة أو جماعة للعب

يستمر النظام التسلطي الأبوي خارج الأسرة من خلال المدرسة، أو حتى الحياة الاجتماعية من خلال شيخ الجامع أو زعيم أو شيخ القبيلة أو الحاكم المستبد، إذ يسلب الفرد من النظرة الحرة والناقدة ويعطى نظرة مسلمة عليه تقبلها وعدم مناقشتها ويطبق ذلك حتى في العملية السياسية. عملية الإذابة هذه التي يتم فيها صهر شخصية الفرد وإعادة تشكيلها (حتى قبل أن تتكون) لتتوافق مع النمط الاجتماعي القائم وتقبل ما هو مقبول اجتماعيا ورفض ما سواه هي ما اسماه هشام شرابي (1991) عملية "التمويه الاجتماعي". وعملية التمويه هذه يكون لها كبير الأثر حيث أنها تبدأ في فترات مبكرة في حياة الفرد وتطغى على كل جوانب حياته حيث أنها تقلل -أو تعدم- تأثير أي تجارب أو خبرات لاحقة في حياة الأفراد (وهو ما سوف نوضحه لاحقا).

المستوى المجتمعي: سيادة القانون والنظام الاجتماعي

في المجتمعات العربية والمجتمعات غير الديمقراطية عموما يكون القانون في خدمة النظام السياسي والاجتماعي القائم و ليس في خدمة المجتمع وأفراده ككل وبالتالي فإن العقوبات والمخالفات تكون لاحترام هذا القانون ومحرماته بغض النظر عن فاعليته للمجتمع وليس بالضرورة لهدف الإصلاح وتحسين مستوى المعيشة. وبما أن القانون غالبا يكون لحماية مصالح النخبة المتنفذين فإن سواهم يلجأ لبدائل أخرى تساعد على التعايش مع الوضع القائم لذلك نجد أن الكثيرين (سواء المتنفذين أو غير المتنفذين) يلجئون للتحايل على القانون واستخدام العلاقات الاجتماعية للحصول على مكاسب مادية أو اجتماعية مما يعزز مبادئ الولاء للجماعة وللنظام الأبوي لأن الفرد غير المتنفذ لن يحقق مكاسب تذكر وفقا للنظام العام والقائم.

هذا الشكل من التفاعلات يوجد ويدعم العلاقات المتبادلة بين النظام السائد والقانون والنظام الأبوي الذي يعتبر الشكل العام للعلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية ويسبغ عليه المزيد من الشرعية والحيوية. و بما أن أي مخالفة لمشاعر هذا الولاء للنظام الأبوي أو القانون تعتبر خرقا محظورا للأعراف والقانون فإن الأفراد لا يجدون سبيلا آخر لإبداء الرأي سوى التآمر والتمرد.

من الشائع في المجتمعات العربية والتقليدية عموما اعتبار أية مخالفة في الرأي أو نقد هي عملية عدم ولاء وتمرد على الأعراف والتقاليد (في مجال الأسرة والعلاقات

الجهة المنتقدة. لذلك فإن عملية النقد تعتبر عملية عصيان وتمرد، ومما يسبب هذه الإشكالية هو أنه في هذه المجتمعات يصعب الفصل بين العلاقات الشخصية والعلاقات المهنية أو الوظيفية فمن السهل اعتبار أية انتقاد للرأي أو الأداء هي عملية عصيان وتمرد لمشاعر الولاء. يصبح الأفراد هنا في هذه المجتمعات أمام أحد الخيارين :

(1) إما الكبت وقبول الوضع القائم ومحاولة التعايش معه وخصوصا باستخدام العلاقات والروابط الاجتماعية ويعتبر هذا هو الشكل السائد.

(2) وإما إظهار النقد والرأي الآخر بأحد الأشكال التالية:

أ- نقد عقلائي بأساليب عقلانية تعتمد على الحوار والحجة (وهو غير متوفر في أغلب مجتمعاتنا العربية).

ب- أساليب راديكالية ثورية عنيفة إذا ما تعذر الشكل العقلاني ويعتبر هذا الشكل هو البارز في المجتمعات العربية والشرق أوسطية التي تفتقر للقنوات الديمقراطية للتعبير عن الرأي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن عملية الترميم الاجتماعي وعملية الولاء الاجتماعي تؤثران وبشكل كبير على أي محاولة نقد حقيقية وأية عملية تطوير للرأي والفكر المستقل، لذلك فإن أية محاولات نقدية إصلاحية (سليمة عقلانية، أو راديكالية ثورية) سوف تكون في معظمها محاولات ناقصة غير حقيقية وغير واقعية. إن نظام الولاء كما يشير هشام شرابي (1993) يشل أي نظام آخر يسيطر عليه. إنه في نظام الولاء يأتي الامتثال قبل الأصالة والطاعة قبل الاستقلال الشخصي الأمر الذي يلغى الإبداع. وبالتالي تصبح قيم الولاء للجماعة أو الطائفة أو العائلة بدلا من المجتمع- هي المهيمنة على غيرها من القيم والمعايير. لذلك فإن أية محاولة للتغيير داخلية كانت أو خارجية فإنها تكون محدودة و هامشية.

إن الشكل الدارج في المجتمعات العربية هو الشكل القائم على مبدأ الطاعة والاحترام المبني على أساس اختلاف المكانة والدرجة، يتم تعليم الطفل في المجتمعات العربية على احترام الأب لأنه الأكبر ولأنه الأقوى ويفترض ذلك وجود مكانة عليا مكانة سفلى ويترتب على ذلك احترام لصاحب المكانة الأعلى مما يساعد على تطور

للقوانين قداستها في المجتمعات العربية مما يترتب عليه عدم احترامها. وقد تأصل في الشخصية العربية إن احترام السلطة لا ينبع من السلطة نفسها ولكن بسبب صاحب السلطة ومالكها لذلك فإن غياب شرعية مالك السلطة سوف يعني الإعراض عن شرعية القانون والسلطة. ويشكل هذا الفكر الدافع الرئيسي وراء الكثير من مشاكل العنف والإرهاب في الوطن العربي والإسلامي.

لمحة عن العوامل الاقتصادية:

يجب أن لا نهمل دور العوامل الاقتصادية في الحياة الاجتماعية. إن الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها المجتمعات العربية هي في معظمها أوضاع متدنية لاسيما المجتمعات غير النفطية. الغالبية العظمى من أبناء الوطن العربي يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة هي في معظمها انعكاس للأوضاع السياسية السيئة التي تفتقر إلى العدالة و الديمقراطية و الحرية. لاسيما أن أبناء هذه الفئات الاجتماعية يعيشون حالات من الغضب و السخط على حكوماتهم المحلية و الحكومات الغربية التي يرونها سببا في تعاستهم و تردى أحوالهم بشكل أو بآخر. و قد أثبتت العديد من الدراسات أن الأفراد الذين يعيشون في أوضاع اقتصادية متوسطة أو فقيرة يكونون أكثر ميلا للتدين التي قد تتسم أحيانا بالتطرف و الغلو. لذلك فانه من غير المستبعد أن نرى حوادث تكون مدفوعة بالتشدد الديني و التطرف الفكري في مجتمعاتنا العربية. يجب أن لا نغفل الدور المهم و الرئيسي الذي تلعبه الأوضاع السياسية في تشكيل الواقع الاقتصادي لمجتمعاتنا العربية أن أبناء هذه الشعوب يشعرون بالسخط على حكوماتهم التي يرونها سببا في بؤسهم اليومي و في نفس الوقت يرون البديل في النموذج الإسلامي العادل الذي ليس له وجو في المجتمعات العربية المعاصرة مما قد يدفع البعض للقيام بأفعال راديكالية و غير شرعية محاولة في التغيير لاسيما أن الوسائل المشروعة للتغيير غير موجودة.

نخلص إلى القول بان الفرد في المجتمعات العربية عموما تكون لديه القابلية للإرهاب حيث أن أساليب التربية العربية تعزز الخوف و الإرهاب للحصول على الطاء و الاحترام و المكانة في غياب الأساليب البديلة كالحرية و الحوار واحترام الرأي الآخ و الاختلاف.

قائمة المراجع:

- 01- مجموعة من المؤلفين، الأسرة العربية في وجه التحديات والمتغيرات المعاصرة، مؤتمر الأسرة الأول، بيروت: قصر الأونيسكو، دار ابن حزم، 05/06/2002.
- 02- مأمون محمد سلامة، إجرام العنف، القاهرة، دون دار نشر، 1993.
- 03- عبد الإله بلقزيز، العنف السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد: 207، أبريل - ماي 1996.
- 04- علي سالم، دور الأسرة في رعاية الطفولة من وجهة نظر التربية الإسلامية، منار الإسلام، وزارة الأوقاف، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1992.
- 05- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية - عشر أطروحات -، مجلة المستقبل العربي، عدد 228، فبراير 1998.
- 06- حسن حنفي، مفاهيم العلم والعمل والتكافل الاجتماعي في الفكر الإسلامي، سلسلة دراسات التنمية البشرية الاسكو، عدد 09، 1998.